

## التصدي لممارسات السحب الاستغلالية

29 يناير 2026 — استفسارات وسائل الإعلام

ستدخل متطلبات جديدة حيّز التنفيذ بحق سائقى مركبات السحب للحد من الممارسات الاستغلالية وضمان تقديم خدمات عادلة وشفافة لسائقى المركبات في مقاطعة ألبرتا.

ستتفذ حكومة ألبرتا قواعد إضافية تُرسى معياراً واضحاً وموحدًا على مستوى المقاطعة لمشغلي خدمات السحب والتخزين، بما يعزز حماية المستهلكين ويُخضع المشغلين غير النزيهين للمساءلة.

اعتباراً من 1 أبريل، سيُطلب من سائقى مركبات السحب الإفصاح بوضوح عن جميع تكاليف السحب والتخزين والحصول على موافقة مسبقة قبل الشروع في عملية السحب. قد يواجه المخالفون لهذه القواعد الجديدة عقوبات تتراوح بين 100,000 و300,000 دولار، أو السجن لمدة تصل إلى عامين.

«إن ممارسات السحب الاستغلالية غير مقبولة.» تبعث هذه القواعد الجديدة بر رسالة واضحة مفادها أن المشغلين الذين يستغلون سكان ألبرتا في أوقات حاجتهم سُيحاسبون على أفعالهم. يستحق سائقو ألبرتا الثقة في أنهم، عندما تستدعي الحاجة سحب مركباتهم، سيعاملون بعدلة واتساق وبأقصى درجات الشفافية.»

نایل نالی، وزير خدمة ألبرتا وتقليل البيروقراطية

ستمكّن القواعد الجديدة سكان ألبرتا من فهم حقوقهم بشكل أفضل قبل وبعد تلقى خدمات السحب. ومن خلال إرساء استجابة موحدة على مستوى المقاطعة لممارسات السحب الاستغلالية، ستسمح هذه التغييرات في تعزيز الثقة في السوق. وعلى الرغم من أن الحصول على الموافقة مطلوب بشكل عام، فإن هناك استثناءات تُطبّق عندما يتم السحب بتوجيه من جهات إنفاذ القانون أو مالك عقار أو سلطة حكومية أخرى.

«ترحب شرطة إدمونتون بهذه اللوائح التي تحدد قواعد واضحة على مستوى المقاطعة لحماية السائقين وفرض عقوبات على المخالفين. ومع استمرار تركيز شرطة إدمونتون على السلامة المرورية، فإننا نؤيد نظاماً لعمليات السحب يُعلي من شأن العدالة والاتساق والسلامة على طرقنا.»

نجيلا كِمب، مشرفة، شعبة الدعم التشغيلي، شرطة إدمونتون

«ترحب جمعية السيارات في ألبرتا (AMA) بهذه الإجراءات الجديدة الهادفة إلى تعزيز حماية المستهلك في قطاع السحب بالمقاطعة. إن ممارسات السحب الاستغلالية التي تستغل سكان ألبرتا في ظروف ضاغطة لا مكان لها في مقاطعتنا، وستسمح

القواعد الأكثر وضوحاً في ضمان شعور الأفراد بالثقة في أنهم سيُعاملون بعدلة عندما يحتاجون إلى خدمة سحب. كما تدعم هذه التغييرات العدد الكبير من مشغلي خدمات السحب ذوي السمعة الطيبة الذين يلتزمون بالفعل بمعايير عالية لتقديم الخدمات في مختلف أنحاء ألبرتا.»

ميشيل شيمكو، الرئيسة والمديرة التنفيذية، جمعية السيارات في ألبرتا

وتستند هذه الحماية إلى التدابير التي أدخلت في أغسطس 2025، وتأتي عقب مشاورات موسعة مع القطاع الصناعي وجهات إنفاذ القانون والمدافعين عن حقوق المستهلكين لمعالجة المخاوف المتعلقة بالممارسات غير الأخلاقية والرسوم المفرطة وغياب الشفافية في قطاع السحب.

## حقائق سريعة

- يُرسّي نظام سحب المركبات وتخزينها متطلبات واضحة لأعمال السحب والتخزين، بما في ذلك:
  - الحصول على موافقة المستهلك قبل بدء عملية السحب، باستثناء الحالات التي يتم فيها السحب بتوجيه من جهات إنفاذ القانون أو من سلطة حكومية.
  - تقديم تقديرات مكتوبة لجميع تكاليف السحب والتخزين قبل سحب المركبة.
  - ضمان تمكين المستهلكين من الوصول إلى مركباتهم ومقتنياتهم الشخصية دون مقابل.
  - اشتراط إصدار فواتير تتضمن بنود التكاليف المفصلة وكامل تفاصيل الخدمات المقدمة.
  - إلزام استخدام المسار الأكثر مباشرة أثناء عملية السحب.
  - إشعار المستهلك في حال نقل المركبة من موقعها.
  - الاحتفاظ بسجلات لجميع الخدمات المقدمة والموافقات التي تم الحصول عليها.
- إقرار استثناءات في الحالات التي يتم فيها السحب بتوجيه من جهات إنفاذ القانون، أو في إطار تطبيق أنظمة الوقوف البلدية، أو بتوجيه من مالك العقار عندما تُترك مركبة على ممتلكاته.

## معلومات ذات صلة

- [نظام سحب المركبات وتخزينها](#)

## أخبار ذات صلة

- [وضع حد لممارسات السحب الاستغلالية للمركبات \(26 أغسطس 2025\)](#)

## استفسارات وسائل الإعلام

[كيف](#) [لـ](#)

587-785-4366

الناطق الرسمي باسم وزارة خدمة ألبرتا وتقليلص البيروقراطية